

معلومات الباحث:

عنوان المداخلة: : أثر الاقتصاد غير الرسمي في التخفيف من البطالة وتنظيم سوق العمل في الجزائر

اسم الباحث: بزاز حليلة

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ

مؤسسة الإنتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة-

معلومات النشاط العلمي:

عنوان النشاط: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة

تاريخ النشاط: يومي 27 و28 فيفري 2019

الجهة المنظمة: جامعة أحمد بوقرة بومرداس

الملتقى العلمي الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة
جامعة أحمد بوقرة بومرداس يومي 27 و28 فيفري 2019

عنوان المداخلة: أثر الاقتصاد غير الرسمي في التخفيف من البطالة وتنظيم سوق العمل في الجزائر

د/ ذهبية بلعيد: أستاذة محاضرة "أ" د/ جابر سطحي أستاذ محاضر "ب" د/ حليلة بزاز أستاذة محاضرة "أ"
بمدرسة الدراسات العليا التجارية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة
EHEC بالقلعة الإسلامية بقسنطينة

الملخص:

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من تفاقم ظاهرة البطالة وعجز القطاع الرسمي عن توفير مناصب عمل خاصة لفئة الشباب، مما يدفع بهم إلى اللجوء إلى سوق العمل غير الرسمية. لهذا سنحاول من خلال هذه المداخلة إبراز الجانب الايجابي للاقتصاد غير الرسمي على سوق الشغل في الجزائر.
الكلمات الدالة: البطالة، السوق السوداء، سوق الشغل، القطاع الرسمي.

Résume :

L'Algérie à l'instar des autres pays souffre du chômage, et de l'échec du secteur officiel à créer des emplois surtout pour les jeunes, se qui les obligent à se diriger au marché informel du travail.

Notre étude essayera de démontrer l'impact positif de l'économie informelle sur le marché de l'emploi en Algérie.

Mots Clés : le chômage, marché noire, marché d'emploi, secteur formel.

المقدمة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتمام كثير من الباحثين في مجال دراستهم الاقتصادية وان اختلفت تسميتها (الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، القطاع غير الرسمي، السوق السوداء، الاقتصاد غير المنظم ...)

فمن الملاحظ أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ازدادت انتشارا في جميع دول العالم دون استثناء، إلا أنها برزت بشكل جلي وقوي في الدول المتخلفة التي تعيش حالة من الفوضى بسبب سوء التنظيم والتسيير في قوانينها، وعلى غرار دول العالم تعيش الجزائر هذا الوضع حيث قارب اقتصادها غير الرسمي حسب بعض المصادر العالمية 30% من الناتج المحلي. لقد أفرزت ظاهرة نمو الاقتصاد غير الرسمي جملة من الآثار السلبية والإيجابية. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار الإيجابية لهذا النوع من الاقتصاد على سوق العمل في الجزائر.

ومن أجل ذلك، تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية : ما هو أثر الاقتصاد غير الرسمي في التخفيف من البطالة وتنظيم سوق العمل في الجزائر؟

من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي و البطالة.
- المحور الثاني: الاقتصاد غير الرسمي وسوق العمل غير الرسمي في الجزائر.
- المحور الثالث: أثر الاقتصاد غير الرسمي في التخفيف من البطالة وضبط وتنظيم سوق العمل في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي و البطالة

من المعروف أن منذ ظهور الاقتصاد غير الرسمي أصبح يمثل الملجأ الأخير للأفراد والمؤسسات للعمل وتحصيل المداخل لرفع مستوى المعيشة من جهة وللهرب من الاقتصاد الرسمي المثقل بالإجراءات والأعباء من جهة أخرى، كما أصبح أيضا يشكل المنافس الحقيقي للاقتصاد الرسمي وهذا لتشابك أنشطته مع أنشطة هذا الأخير.

أولا: مفهوم و أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي

1/ تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

مقارنة بالاقتصاد الرسمي الذي يتميز بالشفافية وشامل لأنشطة مشروعة ومصروح بها، يمكن للاقتصاد غير الرسمي أن يجد تعريفا في الحالة العكسية للاقتصاد الرسمي. وان مصطلح الاقتصاد الرسمي الذي أسال الكثير من الحبر للعديد من الباحثين يعتبر حديث النشأة، حيث استعمل لأول مرة سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للعمل (BIT)، أثناء إعدادة لتقرير حول الأوضاع التشغيلية في كينيا⁽¹⁾.

ولقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد، و التي يكمن تقسيمها حسب ما استخدم منها إلى ثلاث مجموعات: (2)

المجموعة الأولى: تشير إلى مفهوم السرية من خلال استخدام مصطلحات أهمها: الاقتصاد السري، الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الأبواب الخلفية، والتي تعكس سرية وعدم مشروعية أنشطة الظاهرة (كالاتجار في السلع غير المسروقة...)، إلا انه لا يمكن الجزم بأنها كلها مفردات غير مشروعة وذلك لوجود بعض الأنشطة المشروعة غير المعلنة و لا تظهر في الحسابات الوطنية (كدخل الأعمال الحرة غير المصرح بها...).

المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم اللانظامية باستخدام مصطلحات: كالاقتصاد غير الرسمي، اللانظامي، وغير المنظم... الخ للتعبير عن الظاهرة، إلا انه يعتبر مفهوم ضيق باعتبار أن اللانظامية لا تقتصر فقط على الممارسات غير المشروعة بل تتعداه لممارسات غير قانونية كالباعة المتجولون، والأعمال اليدوية والحرفية... الخ لعدم احترامها للإجراءات القانونية وعدم وجود سجل تجاري ولا تخضع لقوانين الدولة. (3)

المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الرسمي باستخدام مصطلح الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الظلي للتعبير عن الظاهرة، ويفضل الكثيرون استخدام أحد مفاهيم هذه المجموعة باعتبار أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل السياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.

ويتضح لنا من خلال هذه التسميات أنها تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة حيث لا تزال إشكالية المصطلح حسب المختصين قائمة لحد الساعة بحيث يصعب إيجاد تعريف عام محدد لهذه الظاهرة، و من أهم التعاريف المقدمة نجد:

- تعريف مكتب العمل الدولي، الذي يعرف القطاع الرسمي بصفة عامة على انه مجموعة الوحدات الإنتاجية التي تنتج السلع والخدمات بهدف خلق مناصب شغل و مداخيل للذين يمارسون هذه النشاطات، وتتميز هذه الوحدات بضعف مستواها التنظيمي، وتعتمد علاقات العمل فيها على ما يسمى بالعمل الموسمي والعلاقات العائلية والاجتماعية...، كما أنها تمارس بدون موافقة السلطات الرسمية ولا تغطيها الأحكام الرئيسية أو تغطيها بشكل غير كاف خاصة ما تعلق منها بالإحكام الضريبية والجبائية والأجور... الخ. (4)

- هناك من يعرف القطاع غير الرسمي على انه كافة الأنشطة التي ينتج عنها دخل غير مسجلة ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما قصد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأخيرة تخالف النظام القانوني السائد في البلاد. (5)

- كذلك عرف اقتصاد الظل على انه أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب والإحصائين الحكوميين. (6)

- في حين يعرف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES بالجزائر النشاط غير الرسمي على انه مجموع العمليات التي لا تسجل إما كليا أو جزئيا في المحاسبة و الإحصائيات الوطنية و المتعلقة بعمليات الإنتاج و الخدمات. (7)

- كما يعرف أيضا بأنه النشاطات التي تفلت من مراقبة الدولة ولا تخضع لقوانين المحاسبة والضرائب. (8)

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليا تعدد وتنوع المفاهيم الخاصة بالاقتصاد الرسمي وكذا المجالات التي يغطيها وهذا حسب وجهات نظر المختصين وإدراكهم الخاص لهذا الاقتصاد، ونحن في دراستنا هذه سنركز على مجال واحد وهو البطالة.

12/ أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي:

تتقاسم العديد من الدول النامية منها الجزائر العوامل المحفزة على نمو الممارسات غير الرسمية، نذكر منها: (9)

- الأنظمة الضريبية غير العادلة: فارتفاع أسعار الضرائب يشكل عبء على الأفراد والشركات مما يشجعهم على التهرب والتملص منها باللجوء إلى الأنشطة الخفية وغير المصرح بها، وهذا ما يحدث في الجزائر.. فبسبب عجز النظام الضريبي عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع الاستقطاع الضريبي من جهة، وضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارة المنفذة شكلت حافزا قويا للتهرب والعش الضريبي .

- مستويات الأجور المتدنية: والتي لا تتناسب مع الظروف المعيشية السائدة خاصة ما تعلق منها بارتفاع الأسعار، الأمر الذي يدفع ذوي الدخل الضعيفة إلى ممارسة أنشطة إضافية في القطاع غير الرسمي لتلبية حاجياتهم.

- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل واشتراكات الضمان الاجتماعي... والتي من شأنها دفع المتعاملين إلى انتهاج سياسة التفاوضي و التحاشي من خلال السوق غير الرسمية. (10)

- ظهور الفساد الإداري والمالي: لا شك يؤدي إلى زيادة وتفاقم مشكلات القطاع الرسمي، فزيادة التعقيدات الإدارية والممارسات التعسفية تدفع المتعاملين إلى اللجوء لأساليب غير مشروعة أو ما يعرف بالأبواب الخلفية بدفع رشاوي وعمولات لتسهيل أمورهم وقضاء حاجتهم.

- الحظر على السلع الاستهلاكية: كفرض قيود الاستيراد على بعض المنتجات الاستهلاكية يشجع محاولات التحايل على القانون.

- هيكل النمو الاقتصادي: إن وجود نمو اقتصادي جد ضعيف أو لا يرافقه خلق مناصب شغل جديدة من شأنه أن يخلق اختلالا في إمكانية إيجاد وظائف شغل مما يدفع بالبطالين إلى اللجوء للعمل في القطاع غير رسمي تلبية لمتطلبات الحياة اليومية.

- تفشي ظاهرة الفقر: والتي أصبحت الشغل الشاغل للعديد من دول العالم، حيث لوحظ مؤخرا ومع تزايد الأزمات ارتفاع نسبة الفقر ونموها بمعدلات كبيرة، غير أن كون الفرد فقيرا لا يعني بالضرورة بطالا وإنما فقره يعود إلى انخفاض قدرته الشرائية لانخفاض مستوى دخله مقارنة بالمستوى المعيشي السائد، وعليه فان زيادة نسبة الفقر من شأنها زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي. (11)

- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة ما تعلق منها بالشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع المترامن مع نمو احتياجاتهم. كما أن سياسات التدخل الحكومي المنتهجة في الجزائر في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي أدت إلى نشوء أسواق موازية

للأسواق الرسمية وهذا من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في الأسواق الرسمية.

- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخصوصية والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال...الخ.
- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة وتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

3/ آثار تطور الاقتصاد غير الرسمي:

- عادة ما تشير الدراسات إلى الجوانب السلبية للاقتصاد غير الرسمي، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود آثار ايجابية له، والتي نذكر منها:⁽¹²⁾
- تخفيض معدلات البطالة ومن ثم التخفيف من حدة الفقر، وذلك بخلق وظائف لعمال دون شرط المهارة و لا موافقة رسمية.
 - الاستجابة السريعة لتغيرات السوق أو اختلالها وتخفيض الفروق في توزيع الدخل.
 - تخفيض معدل الجريمة ومعدلات الهجرة.
 - صمام أمان ومهدئ اجتماعي في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية أين ينخفض حجم العمل في القطاع العام.
 - المساعدة على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب، التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.
 - أما بالنسبة للآثار السلبية، فهي متعددة وأكثر خطورة من الايجابية السابق ذكرها، و التي يمكن إيجازها فيما يلي:⁽¹³⁾

- الآثار الاقتصادية السلبية:

- ✓ تخفيض حصيله الضرائب: إن جانبا من الدخل المنتج داخل الاقتصاد غير الرسمي لا يدفع عنه ضرائب، حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية، ومن ثم يمكن القول إذا انه كلما كان حجم الاقتصاد غير رسمي معتبرا كلما أدى ذلك إلى فقدان معتبر في الإيرادات العامة لخزينة الدولة.
- ✓ إن عدم صحة و موثوقية المعلومات من شأنه تخفيض درجة اعتمادية البيانات الرسمية مما يؤدي بدوره إلى حساب مؤشرات اقتصادية خاطئة و غير صائبة.
- الأثر على السياسة النقدية: إن وجود الاقتصاد غير الرسمي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها تأثير مباشر على ذلك الجزء النقدي.

- الآثار الاجتماعية السلبية: نوجز منها:

- ✓ غياب الحماية الاجتماعية و ما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية على العمل.

- ✓ يساعد على انتشار الجريمة و انحراف الشباب لممارسة الأنشطة الغير مشروعة.
- ✓ عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي خاصة في توزيع العبء الضريبي.
- ✓ استغلال الأطفال و النساء بالعمل داخل محيط تتعدم فيه أدنى حقوق وقوانين العمل، ويولد تأثيرا سلبيا على الرغبة في مواصلة التعليم مما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

ثانيا/ ماهية البطالة و أثارها الاقتصادية و الاجتماعية

1/ تعريف البطالة:

تعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهديدا لاستقرار المجتمعات كونها مشكلة ذات أبعاد متعددة و أشكال مختلفة، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فارتفاع معدلاتها يؤثر سلبا على الناتج الوطني من جهة، و تزيد من معدلات الفقر ودفع الشباب باتجاه معدلات الجريمة والإرهاب.... وحسب تقديرات المنظمة العالمية للعمل فان نسبة البطالة في تزايد مستمر وتحصي حوالي 200 مليون نسمة عاطلة عن العمل على المستوى الدولي لسنة 2017، منها 30 مليون نسمة عاطلة عن العمل منذ الأزمة العالمية الأخيرة⁽¹⁴⁾. هذا ما دفع بالمختصين وواضعو السياسات إلى الإحاطة بهذه الظاهرة من خلال دراسة مفاهيمها و التعرف على أنواعها وخصائصها وتحديد مسبباتها وتأثيراتها المختلفة بغرض إيجاد حلول مناسبة للتقليل منها.

وبالحديث عن تعريف البطالة، نجد أنها تتعدد وذلك أن الاقتصاديون يجدون صعوبة في تعريفها ووضع مفهوم شامل وعام لها، حيث نجد:

- من يرى أن البطالة في تعريفها الشامل تعبر عن: عدم إمكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي ولعوامل الإنتاج فيه متمثلة بالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم لأسباب عديدة، وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على أصعدة متعددة.⁽¹⁵⁾
- في حين عرّف مكتب العمل الدولي (BIT) في الملتقى الدولي 18 له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، الشخص العاطل عن العمل عند سن معينة، ذلك الشخص الذي تتوفر فيه المعايير الأساسية التالية:

✓ ليس لديه أي عمل ولا يقوم بأية وظيفة.

✓ انه مستعد للعمل

✓ انه بصدد البحث عن عمل

وينتق معظم الاقتصاديين على هذا التعريف باعتباره تعريف واسع وشامل.¹⁶

وعليه يمكن القول أن البطالة بصفة عامة هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توفر منصب شغل لشخص باحث عنه.

2/ أنواع البطالة:

تتمثل أهمية التمييز بين أنواع البطالة في تسهيل كشف أسبابها ومن ثم تحديد الآليات الكفيلة لمعالجتها، وأنواع البطالة تختلف تبعا لطبيعة الاقتصاد لكل بلد ودرجة تطوره. وعادة ما يتم تقسيم البطالة إلى ثلاثة أنواع رئيسية

تتمثل في: (17)

أ. البطالة الاحتكاكية: تنتج عن قيام العمال بتغيير أنشطتهم المهنية، وهي غالبا ما تمتد لفترات قصيرة، وهذا ما يساعد على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد. وتتشأ بسبب انتقال الأفراد من منطقة لأخرى، انتقال العمال من وإلى سوق العمل كدخول خريجي الجامعات والمدارس، تأثر بعض القطاعات بالعوامل الطبيعية كالزراعة مما يؤدي إلى توقف العمل بها لفترات طويلة... الخ.

ب. البطالة الهيكلية (البنوية): وهي ناتجة عن تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد مما يكون سببا في إلغاء أو خلق وظائف جديدة، كما أنها تحدث بسبب افتقار البطالين إلى مهارات وخبرات تمكنهم من ممارسة الوظائف الجديدة، وهذا بسبب التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ومنه استخدام تقنيات إنتاجية ونوعية جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة واستبدال الأيدي العاملة بالآلات، عدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص عمل وبين المناطق التي لا يوجد بها الأفراد الباحثين عن العمل، التغير في هيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة... الخ من المسببات.

ث. البطالة الدورية: وهي تحدث نتيجة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي خلال مرحلة الانكماش في الدورة التجارية أو الاقتصادية ابن تزداد نسبة البطالة، وهذا راجع في الأساس إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد وبالتالي انخفاض درجة الاستخدام. أما في حالة الانتعاش والازدهار تتخفف نسبة البطالة باتساع النشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها من ثم زيادة الاستخدام. (18)

3/ المشكلات والآثار المترتبة عن البطالة:

إن ارتفاع البطالة يترتب عنه مشكلات عدة في الأوساط الاجتماعية العربية على غرار الوسط الاجتماعي الجزائري، والتي نوجزها فيما يلي: (19)

- وجود جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبالتالي فإنها يمكن أن تترجم إلى منتجات (طاقة) مهدرة يخسرها المجتمع.
- إن تفاقم حدة البطالة وانعدام مصادر الدخل قد ينتج عنه تأثير نفسي سلبي يؤدي بدوره إلى أفات اجتماعية خطيرة كالانتحار، واخذ مهلوسات... وغيرها من الانحرافات الاجتماعية والتي لوحظ مؤخرا تزايدها بشكل غير مسبوق له في الوسط الاجتماعي الجزائري.
- إن البطالة هو هدر للاستثمار في الطاقات البشرية وضياع القوى العاملة المتوفرة.
- بروز ظاهرة الفقر والحاجة، وتراجع في الاهتمام بتعليم الصغار، وانتشار السرقة و الجريمة.
- انتشار التفكير في الهجرة إلى الدول الأوروبية سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، حيث لوحظ مؤخرا تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في أوساط صغار السن (الأطفال).
- يصحب كل هذا شعور بالسخط على المجتمع وعلى الدولة التي تعجز عن إيجاد حلول أو تقدم حلولاً لا يجدون أثرها في الواقع، وهذا السخط كثيرا ما يجد من يستغله لتعبئة هؤلاء الشباب لضرب الأمة ومصالحها ووحدتها.

وعلى اثر ما تقدم يتضح لنا أن للبطالة العديد من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية الخطيرة. ونحن سنركز في دراستنا على ذكر الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، والتي نوجزها فيما يلي: (20)

➤ الآثار الاقتصادية:

- للبطالة تأثير واضح على الإنتاج والادخار، فبمجرد تسريح العمالة تصبح هذه الأخيرة علة على أسرها وعلى الدولة نفسها بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين بما فيهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة ويؤثر على الادخار القومي وبالتالي يؤثر على الاستثمار وبتراجع حصص الاستثمار تتخفف القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وكذا الاستخدام.
 - للبطالة تأثير واضح على مستوى الأجور بالانخفاض، لان البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، مما يؤدي إلى تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.
 - نالك آثار غير مباشرة كالتأثير في الاستهلاك والتأثير في الصادرات و الواردات.
 - ضعف القوى الشرائية تدريجيا بالسوق بالداخلي ما يؤدي إلى تأثر عملية العرض والطلب بالسوق.
- الآثار الاجتماعية:

- شعور العاطلين عن العمل بالفشل وعدم الثقة بالنفس، بالإضافة إلى شعورهم بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم اقل من أقرانهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية.
- البطالة تنتشر الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.
- تفشي العدوانية والإحباط.
- حرمان المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن العائلات التي يفقد فيها الزوج وظيفته يمتد التأثير بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة، إذ ينعكس سلبا على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تدني مستواهم المعيشي وتغيير نمط استهلاكهم بسبب فقدان الدخل أو انعدامه أحيانا.

المحور الثاني: الاقتصاد غير الرسمي وسوق العمل غير الرسمي في الجزائر

أولا: نشأة القطاع غير الرسمي في الجزائر

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر إلى فترة السبعينات، وهذا بسبب النزوح الريفي إلى المدن، ومرافقه من زيادة الطلب على السلع الغذائية (ظهور فارق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايد عليها) وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي، حيث كانت تباع في هذه الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة، مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة.

أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات ، حيث الجزائر في هذه الفترة أزمة اقتصادية حادة، انجر عليها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق .هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسا سلبيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على تنامي هذا القطاع.

فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر، بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي مر بها البلد. ويمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى ما يلي: (21)

1/ مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي 1962-1985:

تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يشتغلون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدها الجزائر آن ذاك. لذا فإن معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ والمعاقين.

2/ مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي 1986-إلى نهاية التسعينيات:

خلال هذه الفترة، قامت الجزائر بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعد على الخروج من الأزمات المتعاقبة عليها: فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 والذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر.

أما الإصلاح الثاني فقد كان في سنة 1993 وكان يهدف إلى إيجاد حل للأزمة الاقتصادية (وقد أطلق على الاقتصاد في هذه الفترة باقتصاد الحرب)

ويكمن الإصلاح الثالث في الخضوع إلى شروط إعادة الهيكلة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها. لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدم الاستقرار، مما نتج عن ذلك انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها ظاهرة بائعي الأرصفة وذلك بسبب زيادة نسبة البطالة.

3/ مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي من 1998 إلى يومنا هذا:

لوحظ ارتفاع سريع للقطاع غير الرسمي في هذه الفترة وهذا راجع إلى تزايد عدد البطالين خاصة فئة المتقنين الذين يحملون شهادات جامعية.

ثانيا/ أسباب نشوء ونمو عناصر القطاع غير الرسمي في الجزائر

إن ظاهرة القطاع غير الرسمي متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وبالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي وأبرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي وغير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة. وعلى جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية. كما أن جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي، والأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية خلق في ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب والغش الضريبي بالجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية على مختلف المستويات.

تكمن أسباب نشوء ونمو عناصر القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى المكونات التالية: (22)

1- المكون المشروع غير المعن للقطاع غير الرسمي: أي الأنشطة المشروعة غير المرخصة والأنشطة التي يعلن عليها للضرائب وتتمثل في النقاط التالية:

- الغش الجبائي.
- الغش الجمركي.
- الغش الاجتماعي.

2- المكون غير المشروع للقطاع غير الرسمي: أي الأنشطة غير القانونية-المحرمة- وتتمثل في مايلي:

- التهرب الجمركي.
- الفساد الإداري والمالي.
- مشكلة المخدرات.

ثالثا/ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يبين الجدول الموالي حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2011.

جدول رقم 01: حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2011

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
النسبة%	35	35.6	36.6	38.4	34.2
السنة	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة%	34	32.2	32	28.3	28.1

المصدر: كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، ع 12، 2014، ص 61.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام هي نسبة مرتفعة حيث وصلت سنة 2005 إلى ما يعادل 38.4% وانخفضت هذه النسبة بشكل طفيف في السنوات التالية وهذا على الرغم تحسن أداء الاقتصاد الجزائري.

رابعا/ خصائص سوق العمل في الجزائر

تتمثل في: (23)

1- ارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة: نتيجة ارتفاع نمو القوة العاملة النشطة بمعدلات أسرع من النمو الديموغرافي للسكان، وازدياد نسبة وعدد الأشخاص طالبي العمل والإدماج لأول مرة لاسيما في أوساط ذوي الكفاءات من حاملي الشهادات (الجامعيين والتقنيين السامين المتخرجين من معاهد التكوين المهني) وخاصة الأقل من 30 سنة فهي ظاهرة ضاربة بأطنابها بحوالي 70% و80% وطول مدة بحثهم، إضافة إلى نقص مستواهم التأهيلي والتدريبي) عجز في الدراية الفنية والمهارات الاحترافية.

2-تباطؤ نمو الطلب على العمالة : ضعف معدلات الاستثمار المجدي وبطء ديناميكية النمو الاقتصادي خارج المحروقات، وسوء التسيير الإداري (تواضع الكفاءة الإنتاجية، وغياب الفعالية التنظيمية)، أي بعبارة أدق غياب جهاز عرض إنتاجي مرن قادر على استيعاب و امتصاص أكبر كمية ممكنة من المعروض البشري المتاح، ومن ثم ضعف قدرة النسيج المؤسساتي على توليد فرص مستدامة للتوظيف.

خامسا/ حجم البطالة في الجزائر:

منذ سنة 1987 ما فتئت ظاهرة البطالة تتفاقم، وقد ازدادت تفاقما بعد سنوات من الإصلاح، لأنه في عملية التحول إلى اقتصاد السوق أهملت قضية التوظيف ولم يعطى لها الاهتمام اللازم، ، حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطل سنة 1987 ، كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل ما بين 1986-1989 فقدان ما يقارب 23000 منصب عمل ما بين 1991-1993 وأدى تراجع الاستثمارات إلى انخفاض نسبة عرض العمل مقارنة بالطلب عليه، حيث قدرت النسبة ب46% سنة 1989 لتتراجع إلى 27% سنة 1993. وتميزت هذه السنوات بارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب حيث وصل هذا المعدل سنة 2004 إلى 49% في صفوف الأقل من 20 سنة و 44% في فئة الشباب في سن ما بين 20 إلى 24 سنة، خلال نفس السنة 2004. نجد ما يقارب 73% من البطالين هم أقل من 30 سنة، هذه الوضعية ساهمت كثيرا في تطور النشاطات غير الرسمية خلال هذه الفترة كنتيجة لانسداد ميكانيزمات العمل بالقطاع الرسمي و في سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2% لينخفض إلى حدود 10% في سنوات 2008-2012 بسبب الإجراءات و السياسات الداعمة للتشغيل المتبعة في إطار خلق و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (24)

إن ارتفاع نسبة البطالة خاصة في فئة الشباب جعل من الاقتصاد غير الرسمي ملاذا يوفر فرص عمل دون قيود أو شروط عجز القطاع الرسمي عن توفيرها ، والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

جدول رقم 02 : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة البطالة %	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء خلال السنوات 2005-2016

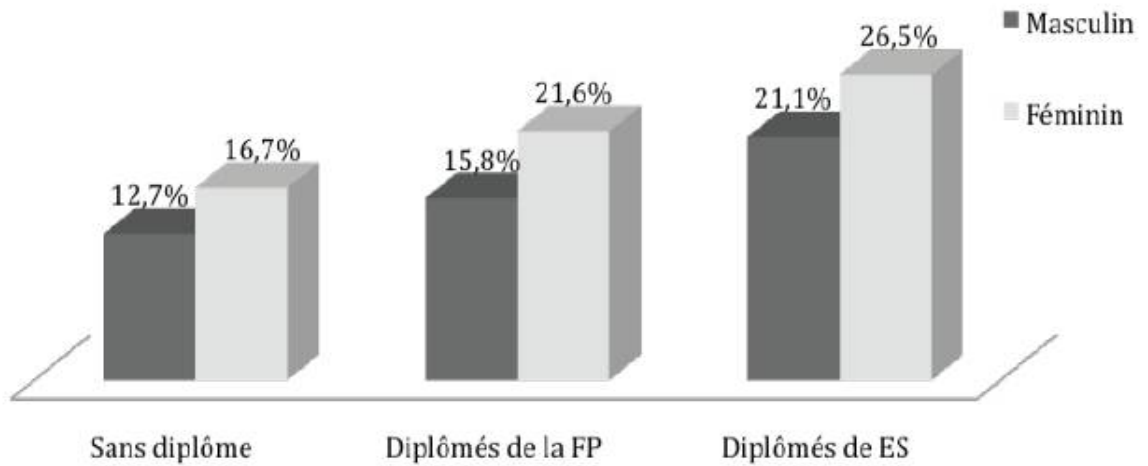
وتنتشر البطالة في الجزائر بنسبة كبيرة في أوساط الشباب وهو ما يوضحة الشكل التالي.

شكل رقم 01: تطور معدلات البطالة في أوساط الشباب خلال الفترة 2004-2015



Source :CNES Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015 , p105

و يوضح الشكل التالي معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25-29 سنة حسب الشهادة المحصلة سنة 2014.



Source :CNES Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015 , p105

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسب البطالة المرتفعة هي لدى الشباب الحاصلين على شهادات جامعية مقارنة بالشباب الحاصلين على شهادات من التكوين والتعليم المهنيين أو الذين لا يمتلكون أي شهادات.

سادسا/ أصناف العاملين في السوق غير الرسمي في الجزائر

من بين أصناف العاملين في السوق غير الرسمي نجد: (25)

-الناشطون في الاقتصاد الرسمي بأجر منخفض والذين يلجأون إلى ممارسة أعمال ثانوية في الاقتصاد غير الرسمي بغية تحسين مستواهم المعيشي وقد بلغت نسبتهم 12% من العمال الرسميين.

-الإناث اللواتي يفضلن العمل بأجر منخفض لتجنب البطالة، وخاصة المطلقات منهن والأرامل هن بحاجة ماسة إلى العمل لذا يتجهن إلى القطاع غير الرسمي للحصول على عائد.

-العائلات الحرفية التي لها صفة غير رسمية.

-التجار غير الرسميين والوهميين وقد سجلت العملية الإحصائية من 1997 إلى 2002:

* 99.075 تاجرا مشطوبا.

* 55.548 تاجرا متجولا.

* 37020 تاجرا مشغلا غير محدد.

كما تشير الأرقام التقريبية لعدد الناشطين في السوق الموازية بالجزائر إلى 61.500 تاجر غير شرعي ينشطون عبر 761 سوق موازي في حسيلا لوزارة التجارة نهاية 2011.

-الفئة المتقدمة والمتسربين من المدارس: تشمل فئة المتسربين من المدارس كل من:

* فئة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس.

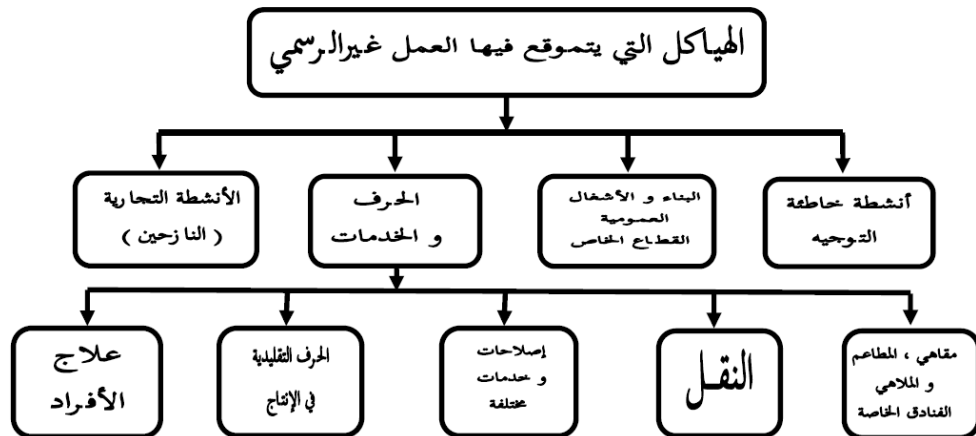
* فئة الأطفال الذين غادروا المدرسة بصفة إرادية.

* المطرودون بسبب الفشل في الانتقال من طور إلى آخر.

-خريجي التكوين المهني والتعليم العالي: تجاوز العدد السنوي لحاملي الشهادات خلال السنوات الأخيرة 200.000 شخص ويبقى إدماجهم في الحياة العملية صعبا بالنظر إلى تقلص فرص العمل المؤهل، فبخصوص المشغلين وحاملي الشهادات لقد وصلت نسبة إدماجهم في سوق العمل حوالي 15% ليبقى أكثر من 160.000 إطار بطل يواجه صعوبات ومشاكل التوظيف في الاقتصاد الرسمي و أجهزة التشغيل المؤقتة، وفي هذا الصدد يتجه عدد من حاملي الشهادات إلى النشاط في الاقتصاد غير الرسمي خاصة، وهذا كحاملي الحقائق والباة المتجولون في الأسواق.

يوضح المخطط التالي الفروع والقطاعات التي يتمركز فيها العمل غير الرسمي في الجزائر

الشكل رقم 02: الفروع والقطاعات التي يتمركز فيها العمل غير الرسمي



المصدر: حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المحور الثالث: أثر الاقتصاد غير الرسمي في التخفيف من البطالة وضبط وتنظيم سوق العمل في الجزائر

أولا/ واقع العمل في القطاع غير الرسمي في الجزائر

في القطاع الزراعي بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35% وهي نسبة مرتفعة جدا. وتبين الإحصائيات أن 34% من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء و20% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و 6% في قطاع النقل، مقابل 17% بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة.

وكشفت التحقيقات أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصرًا على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينًا عاليًا، يشتغل 18% من أطباء الأسنان في السوق الموازية، 16% من المهندسين المعماريين و15% من المهندسين في الإعلام الآلي، و14% من المحامين، و 9% من الخبراء المحاسبين، 5% من الأساتذة، 4% من المختصين في الصحة، وتؤكد الأرقام نفسها أن عددًا كبيرًا من عمال القطاع الموازي والعمال المؤقتين 49% من هم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها، وتواضع عائدها المادي. ويعرف القطاع التجاري أكبر نسبة عن النشاطات الموازية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 548 ألف شخص بصفة قانونية مقابل 592 ألف شخص يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانون لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري

وحسب التحقيق الذي قام به مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية سنة 2001 أثبت فيه أن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه طابع غير الرسمية بحيث أن قرابة 41% من عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلين ضمن قائمة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي. كما أن نسبة 24.4% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي حيث يبلغ عدد المؤسسات الممارسة لمثل هذه النشاطات 159 ألف مؤسسة، وكل واحدة منها توظف أقل من 5 عمال، ونفس الشيء ينطبق على الأجراء فنسبتهم تساوي 8.8% أي ما مجموعه 274500 أجير يعمل في مؤسسات القطاع الخاص.⁽²⁶⁾

و يوضح الجدول رقم 03 في الصفحة الموالية حصة القطاع غير الرسمي في القطاع الخاص خلال الفترة

2007-2000.

جدول رقم 03: حصة القطاع غير الرسمي في القطاع الخاص خلال الفترة 2007-2000

السنة	2000	2001	2002	2003
نسبة القطاع غير الرسمي %	34.9	36.7	36.6	36.4

السنة	2004	2005	2006	2007
نسبة القطاع غير الرسمي%	42.1	34	37.8	42.6

المصدر: كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

التحليل:

نلاحظ من الجدول أعلاه، ارتفاع حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص خلال الفترة 2000-2004 لتتخفص سنة 2005 حيث وصلت إلى 34% لتعود وترتفع من جديد حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2007 حيث قدرت ب 42.6%. إن الأرقام المبينة في الجدول أعلاه تبين الدور الكبير للقطاع غير الرسمي في تشغيل اليد العاملة في القطاع الخاص.

ويبين الجدول الموالي تطور معطيات سوق الشغل خلال الفترة 2000-2009

جدول رقم 04: تطور معطيات سوق الشغل خلال الفترة 2000-2009

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التشغيل	20.4	21.2	21.1	21.2	24.4	24.7	26.8	25.5	26.6	26.9
معدل البطالة	29.7	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل العمالة في القطاع غير الرسمي	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27	27.2	27.5

المصدر: كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض معدل البطالة بوتيرة متسارعة نتيجة ارتفاع معدل التشغيل حيث نجد أن معدل البطالة انخفض من 29.7% سنة 2000 إلى 10.2% سنة 2009 ، وبالمقابل ارتفع معدل التشغيل في القطاع الرسمي من 20.4% إلى 26.9% خلال نفس الفترة.

في المقابل شكلت العمالة في القطاع غير الرسمي نسبة 27% من مجموع العمالة سنة 2007 مرتفعا مقارنة بسنة 2000 أين بلغ نسبة 20%. وهو ما يشير إلى قدرة هذا القطاع على امتصاص البطالة حيث أن معدلات العمالة في القطاع غيرا لرسمي تنمو بوتيرة اكبر من معدل التشغيل في القطاع الرسمي.

إن إحصاء عمالة التشغيل غير الرسمي تعطينا نظرة حول حجم العمالة المشغلة دون أن تسجل ضمن الإحصاءات الرسمية الخاصة بسوق الشغل ومعدلات البطالة، وهو الأمر الذي يغفل مساهمة ودور هذا القطاع في تشغيل نسبة معتبرة من العمالة وأثر كبير في ضبط وتنظيم سوق الشغل. لذا فإذا أردنا قراء صحيحة لسوق

العمل فلا بد أن يرتبط معدل البطالة بحجم العمالة في القطاع غير الرسمي خاصة في ظل عدم قدرة القطاع الرسمي على رفع معدلات التشغيل بوتيرة تتناسب مع معدلات البطالة.

و حسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي 1999 فإن عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35%، يشغلون في القطاع الزراعي، فضلا عن 15% من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية.

وفي تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن الخزينة العمومية تخسر ما يعادل 7% من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20% وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و 1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية خصوصا ضريبة القيمة المضافة بـ 300 مليون دولار⁽²⁷⁾.

ان ارتفاع نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي أصبح يشغل اهتمام الدولة في محاولة منها لاحتواء مثل هذه الظاهرة وتجنب تسرب اليد العاملة إلى هذا القطاع .

ثانيا/ سبل تنظيم سوق التشغيل غير الرسمي بالجزائر

حتى تكون الاستفادة كبيرة من القطاع غير الرسمي فلا بد من السعي إلى اعتماد مجموعة برامج مفادها مساندة هذا القطاع وتحسين أوضاعه بالتركيز على توفير ظروفه الملائمة واحتياجاته الحقيقية بما يساعد على إطلاق العنان للطاقات الكامنة فيه، هذا إلى جانب احتوائه: (28)

1- إزالة العقبات:

أ- **العائق المالي:** فالنظام المالي المتبع حاليا يلعب دورا كبيرا في انتشار الأنشطة غير الرسمية وبالتالي حياكة نسيج القطاع غير الرسمي بحيث أن الشروط والضمانات التي يطلبها تمثل مسيرة محارب، والدليل على ذلك بالنسبة للأجهزة المقترحة لمواجهة البطالة لدى فئات الشباب الذين لم يتمكنوا من كسب التمويل بنسبة تتعدى 60 %، أيضا وفي غياب بنوك متخصصة فيمنح القروض بحيث أن الشروط التي تضعها البنوك تخص المؤسسات الكبرى.

ب- **العائق الجبائي:** إن غياب الأطر التنظيمية، خاصة المتعلقة منها بالجوانب الضريبية كما أن تزايد هذه الأخيرة عن الحد الذي يمكن أن تحتمله المؤسسة سيتسبب في كبح سيورتها عن الممارسة في النظام الرسمي. الاقتطاعات الضريبية مثل الضريبة على أرباح الشركات المقدرة بـ 30% ، و 15% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها، وهي نسب لا يستهان بها خاصة وأن الجزائر تسعى إلى أن تكون ضمن قائمة الدول الأكثر جذبا للاستثمار.

يتعلق إصلاح المنظومة القانونية المؤطرة لعمل الهيآت المختلفة والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأنشطة الأعمال و التشغيل على مستوى القطاعات المختلفة ، وهذا من خلال: (29)

- تبسيط إجراءات بدء أنشطة تجارية جديدة وتصفيته.
- إصلاح أنظمة حقوق الملكية وكذا تراخيص البناء.

- إصلاح قوانين العمل وجعلها أكثر مرونة مع توليفة الظروف القائمة.
- تسهيل إجراءات الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين .
- إصلاح وتبسيط الأنظمة الضريبية.
- محاربة كل أشكال البيروقراطية والفساد الموجودة على مستوى بعض الهيئات الحكومية .
- تعزيز و دعم مشاركة القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام.

ت-عائق العقار: إلى جانب العائقين السابقين فهناك مشكلين آخرين يتعلقان بالأراضي و العقارات غير الرسمية، فالدولة مجبرة على تقديم مجموعة من الضمانات و الإصلاحات فيما يتعلق بإجراءات و تكلفة تسجيل هذه العقارات وانتقال الملكية واستخدام العقار كضمان للحصول على الائتمان، وهو الأمر الذي من شأنه تحويل هذه الأصول من رأس مال غير مستغل إلى رأس مال حي قادر علي توليد قيمة مضافة عالية لمالكيه وللمجتمع بشكل عام.

2/ تحسين انتاجية القطاع غير الرسمي

- أ-التكوين:** فالتكوين داخل القطاع غير الرسمي يتوقف و إلى حد بعيد على معرفة نمط سيره مما يساعد على تنمية الكفاءات والمهارات ، لهذا لا بد أن يكون التعليم المدرسي مكملًا للتكوين التقليدي .
- ب- القروض المصغرة:** في الجزائر فان مسألة الحصول على القروض المصغرة وإن كانت موجودة منذ العشرينات السابقيين فإنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب كون أنها لم تستجب إلا لثالث الطلب، فهذا النقص في الاستجابة لطالبي القروض المصغرة خاصة لصغار المقاولين يجب أن يستدرك بإنشاء منشآت مالية أخرى مرنة.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن القول أن الجزائر تعتبر من البلدان التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل كما تفيد التقديرات.ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- يوفر التشغيل غير الرسمي في الجزائر مناصب شغل هامة في عدة قطاعات أهمها قطاع البناء والتجارة .
- يحتل القطاع غير الرسمي مكانة لا بأس فيها من حيث إسهامه في حلّ مشاكل الشغل الناجمة عن مرور الاقتصاد الجزائري بمنطقة اضطرابات بدأت أول ملامحها ببداية التسعينات ومباشرة اتفاقية الإصلاحات الاقتصادية أيضا بفعل الأزمة السياسية التي تسببت في تحول فئة سكانية لا يستهان بها من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى، هذا النزوح الذي ترك بصمات في سجل القطاع غير الرسمي .
- يمتاز القطاع غير الرسمي بقدرته على مواجهة البطالة ويعتبر محطة تجربة واكتساب خبرات لشريحة واسعة من الأفراد، وعلى الرغم من الانتاجية المتواضعة لهذا القطاع فإنه ينفرد بقدرته على امتصاص الحجم الكبير من العمالة والتي تزداد اتساعا كلما سمح القطاع الرسمي بذلك .
- يساهم القطاع غير الرسمي في الجزائر في ضبط وتنظيم سوق العمل من خلال آلياته وأدواته التي تمتاز بالديناميكية والحيوية والمرونة.

-ضرورة إدماج القطاع غير الرسمي كحل بديل لمواجهة البطالة وبالأخص بطالة الوافدين الجدد على سوق العمل، وهذا بغية الاستفادة القصوى من خدمات هذا القطاع خاصة في أوقات الأزمات من خلال ما يملكه من متغيرات متجانسة ومؤهلات تجعله قادرا على إعادة التوازن لسوق العمل.

الهوامش

(1) Boualem-Ammar Chebira1, Place De L'Economie Informelle En Algérie et Ses Impacts Sur Le Processus De Développement , Université Badji Mokhtar, Annaba, Algérie, p 1.

(2) الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، طبيعة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، ديسمبر 2017، ص 24. بتصرف.

(3) عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد الظلي "المفاهيم، المكونات، الأسباب"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص12.

(4) Jacques Charmes, Nouveaux Développements Dans La Mesure De L'Economie Informelle, Revue Techniques financières et développement, N°72, Epargne Sans Frontière, Paris, septembre 2003, p24. Révisé par nos soin.

(5) بودلال علي، القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه، Maghreb Review of Economics and Management ، المجلد 4، العدد 1، جامعة معسكر، 2017، ص 150. بتصرف

(6) مطهري كمال، بوتلجة عبد الناصر، رهان الانتقال من الاقتصاد الغير رسمي إلى الاقتصاد الرسمي "تجارب دولية ومحلية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 6، جامعة؟، ديسمبر 2016، ص 79.

(7) CNES, Secteur Informel « enjeux et défis », 2004, p13.

(8) Ahmed Henni, Essai Sur l'Economie Parallèle- Cas de l'Algérie-, Edition ENAG, Alger, 1991, p10.

(9) بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص 150، 152.

- مطهري كمال، بوتلجة عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 81، 82.

(10) Yvon Pesqueux, L'Economie Informelle Une Activité Organisée « hors régulation », Revue Economie & Management, N°159, Avril 2016, p 2, téléchargé de : www.cdn.reseau-canope.fr, le 08/11/2018 à 15H00.

(11) Barrault Lorenzo, Former de bon Représentant « Les Apprentissages Militants Formels et Informels au sein d'une Association de parent d'élèves », Vol 47, CAIRN, INFO, France, 2014, pp 100, 101.

(12) يحيوي نسرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 6، ديسمبر 2016، ص 294 ، بتصرف.

(13) يحيوي نسرين، نفس المرجع السابق، ص 295.

(14) Jacqueline Farache, L'impact Du Chômage Sur Les Personnes Et Leur Entourage : Mieux Prévenir Et Accompagner, Journal Officiel de La République Française, mai 2016, p 12.

(15) عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها-وسبل معالجتها، المجلد4، العدد8، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 2012، ص ص 82، 83.

(16) Olivier Chardon et Dominique Goux, La Nouvelle Définition Européenne du Chômage BIT, Revue Economie Et Statistique, N°362 , 2003, p 67.

(17) بلقايد ثورية، بن زاير مبارك، البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، سبتمبر 2006، ص125.

(18) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 335.

(19) سحر أحمد حسن، مشكلة البطالة وآليات العلاج "دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين 1991 و 2013، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69، 70، 2015، ص44. بتصرف.

(20) بلقايد ثورية، بن زاير مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 127.

- سحر أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 45، 46.

(21) ملاك قارة، القطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، ع04، ص176-178.

(22) للمزيد من التوسع راجع:علي بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره مجالاته وسبل استقطابه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، ع 6، 2016، ص 11-14.

(23) طارق قندوز وآخرون الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد، التضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدينة، ع4، سبتمبر 2015، ص18-19.

(24) كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة المسيلة، جامعة البليدة2، ع 12، 2014، ص 62.

- (25) حورية بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2013-2014، ص 113-115.
- (26) كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره، ص63.
- (27) بودلال علي، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري:دراسة تحليلية تقييمية للفترة(200-2010) ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع6، ص 25-26.
- (28) للمزيد من التوسع راجع: عبد القادر بالعربي، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، 2009-2010، ص229-233.
- (29) مروان بن قيدة، التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، ع11، 2014، ص169-170.

المراجع:

- 1- الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، طبيعة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، ديسمبر 2017.
- 2- عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد الظلي "المفاهيم، المكونات، الأسباب"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 3- بودلال علي، القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه، Maghreb Review of Economics and Management ، المجلد 4، العدد 1، جامعة معسكر، 2017.
- 4- مطهري كمال، بوتلجة عبد الناصر، رهان الانتقال من الاقتصاد الغير رسمي إلى الاقتصاد الرسمي "تجارب دولية ومحلية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 6، جامعة؟، ديسمبر 2016.
- 5- يحيوي نسرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 6، ديسمبر 2016.
- 6- عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها-وسبل معالجتها، المجلد4، العدد8، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 2012.
- 7- بلقايد ثورية، بن زاير مبارك، البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، سبتمبر 2006.
- 8- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- 9- سحر أحمد حسن، مشكلة البطالة وآليات العلاج "دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين 1991 و 2013، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69، 70، 2015.
- 10- ملاك قارة، القطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، ع 04
- 11- علي بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره مجالاته وسبل استقطابه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، ع 6.
- 12- طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفاسد، التضخم والبطالة ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدينة، ع4، سبتمبر 2015.
- 13- كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة المسيلة، ع 12، 2014.
- 14- حورية بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2013-2014.
- 15- علي بودلال، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري:دراسة تحليلية تقييمية للفترة(200-2010) ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة2، ع6.

-
- 16- عبد القادر بالعربي، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.
- 17- مروان بن قيدة، التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، ع11، 2014.
- 18- Boualem-Ammar Chebira¹, Place De L'Economie Informelle En Algérie et Ses Impacts Sur Le Processus De Développement , Université Badji Mokhtar, Annaba, Algérie.
- 19- Jacques Charmes, Nouveaux Développements Dans La Mesure De L'Economie Informelle, Revue Techniques financières et développement, N°72, Epargne Sans Frontière, Paris, septembre 2003.
- 20- CNES, Secteur Informel « enjeux et défis », 2004.
- 21- Ahmed Henni, Essai Sur l'Economie Parallèle- Cas de l'Algérie-, Edition ENAG, Alger, 1991.
- 22- Yvon Pesqueux, L'Economie Informelle Une Activité Organisée « hors régulation », Revue Economie & Management, N°159, Avril 2016, p 2, téléchargé de : www.cdn.reseau-canope.fr
- 23- Barrault Lorenzo, Former de bon Représentant « Les Apprentissages Militants Formels et Informels au sein d'une Association de parent d'élèves », Vol 47, CAIRN, INFO, France, 2014.
- 24- Jacqueline Farache, L'impact Du Chômage Sur Les Personnes Et Leur Entourage : Mieux Prévenir Et Accompagner, Journal Officiel de La République Française, mai 2016.
- 25- Olivier Chardon et Dominique Goux, La Nouvelle Définition Européenne du Chômage BIT, Revue Economie Et Statistique, N°362 , 2003.
- 26- CNES Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-2015.